

Distr.: General
22 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

التعاون الإقليمي

استعراض عام للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ٢٠١٢-٢٠١٣

موجز

حققت أفريقيا معدلاً مرموقاً للنمو بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٢ وهو يفوق بكثير المتوسط العالمي ورغم حالة التباطؤ العالمي وزيادة التوترات وحالة اللايقين. وقد استند الانتعاش في كثير من البلدان إلى مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك ارتفاع الطلب على السلع في السوق الدولية، وزيادة الطلب المحلي مرتبطاً في ذلك بزيادة الدخل والتحول الحضري وتزايد الإنفاق الحكومي، وخاصة على مشاريع الهياكل الأساسية، فضلاً عن زيادة التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الصاعدة والنامية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الاستخراجية وفي بعض البلدان التي تشهد حالة ما بعد النزاع.

وما زالت آفاق النمو المتوسط الأجل في أفريقيا إيجابية رغم مخاطر سلبية لا يمكن التهاون من شأنها، بما في ذلك زعزعة الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي في بعض البلدان، وبالذات ما يتصل بما هو متوقع من ضعف الأداء الاقتصادي على المستوى العالمي وتفاقم حالة اللايقين.

وعلى مستوى العولمة أظهر الاقتصاد العالمي إشارات تدل على تباطؤ الخطى بما يهدد وتيرة التعافي الذي كان قد بدأ في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث اتجهت منطقة اليورو، وهي أهم شريك اقتصادي لأفريقيا، نحو ركود آخر



الرجاء إعادة استعمال الورق

070613 060613 13-30421X (A)



محفوفٍ بشواغلٍ ماثلة تتعلق بتصاعد الديون السيادية وبجالة الاستدامة المالية بينما شهدت اقتصادات صاعدة مثل الصين والهند حالة ملحوظة من التباطؤ في النشاط الاقتصادي. أما احتمالات خروج مبكر من هذه الحالة من الاضطراب الاقتصادي فهي محفوفة بدورها باللايقين باعتبار أن التركيبة التي تجمع بين أزمة الديون في منطقة اليورو والترسيخ المالي في كبرى مناطق العالم إضافة إلى ما هو متوقع بشأن سقف الديون في الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا ما برح يضاعف من المخاطر السلبية التي تهدد اقتصاداً عالمياً يعاني أصلاً من الهشاشة.

وبرغم التنوع الملحوظ الذي اتسمت به قطاعات السلع غير الأولية، ومن ذلك مثلاً قطاعا الصناعة التحويلية والخدمات إلا أن معظم الاقتصادات الأفريقية ما زالت تعتمد إلى حد كبير للغاية على إنتاج وصادرات السلع الأولية. بما ينطوي عليه ذلك من قيمة مضافة محدودة ووجود روابط أمامية وخلفية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وبسبب هذا الضعف الهيكلي لم يكن بمقدور معظم البلدان الأفريقية أن تحوّل النمو ليصبح حالة تتوازي مع خلق فرص العمل والتعجيل بخطى التنمية الاجتماعية. بل إن نمط اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا ما برح محتلطاً في السنوات الأخيرة: ما زالت التغيرات الإيجابية مسجلة في معظم المناطق وإن كان إيقاع التقدم بطيئاً ولا يكفي لتمكين البلدان الأفريقية من بلوغ غايتها في مجال التنمية الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص فإن تحقيق معظم الغايات الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف أساساً وهو عام ٢٠١٥ ما زال مستبعداً بالنسبة لمعظم البلدان.

إن السياسات والتدابير التي من شأنها حدوث تحول هيكلي في الاقتصادات الأفريقية من أوضاع الاعتماد على السلع الأولية والموارد المعدنية إلى مجال الصناعة التحويلية ذات الأساس السلعي سيكون لها أهميتها فيما يتصل بتعزيز عملية نمو أوسع شمولاً تؤدي إلى تحويل مجتمعات الكفاف الريفية إلى محاور نابضة بالحياة من الأعمال التجارية الزراعية، إضافة إلى تعزيز سلاسل القيمة وخلق فرص الاستخدام لغالبية السكان، وتوليد العائد اللازم لزيادة ومواصلة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

أولاً - التطورات في الاقتصاد العالمي وآثارها المترتبة بالنسبة لأفريقيا

١ - حقق الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ وهو ما كان يشكل مزيداً من التباطؤ من نسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في الطلب العالمي وإلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وإلى عدم التأكد بشأن الهاوية المالية (انخفاض في عجز الميزانية يرجع إلى انتهاء أجل الاستقطاعات الضريبية وما تلازم معها من استقطاعات في الإنفاق)، إضافة إلى سقف الديون في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فبرغم هذه السلبيات فإن التعافي العالمي من الأزمة الثلاثية (الغذاء والوقود والتمويل) أمر متوقع تعزيره على مدار الأجل المتوسط.

٢ - ولقد شهد النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي انكماشاً بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ من ١,٥ في المائة في عام ٢٠١١ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ٢٠١٢). ومع ذلك حقق اقتصاد الولايات المتحدة نمواً بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٢ نتيجة ما طرأ من تحسّن على الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة إضافة إلى توافر بيئة ائتمان أفضل فيما تعافت اليابان نتيجة زيادة الإنفاق على أعمال التشييد.

٣ - على أن النمو الاقتصادي أصيب بتباطؤ الخطى في الاقتصادات الصاعدة نظراً لضعف الطلب على الصادرات وخفض زيادة الاستثمارات وخاصة في الصين والهند، كما أن النمو الاقتصادي في غربي آسيا انخفض بشدة إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ وهو معدل أقل بكثير من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١. ويرجع ذلك إلى تباطؤ الطلب الداخلي وإلى الاستقطاعات التي تمت في مجال الإنفاق الحكومي. أما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد شهد النمو الاقتصادي على صعيدها ارتفاعاً بمقدار ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢ وجاء ذلك دون نسبة ٤,٣ في المائة في ٢٠١١ حيث تعرّض الطلب على الصادرات إلى انخفاض حاد كما انخفضت أسعار السلع بالنسبة إلى الصادرات من غير الأغذية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ٢٠١٢). وفيما يتصل بالروابط التجارية مع الولايات المتحدة فإن التدفقات الناجمة عن الأنشطة السياحية والتحويلات الواردة من الخارج سوف تكون من بين المحددات الرئيسية للنمو في المنطقة في عام ٢٠١٣ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢).

٤ - واستمرت أزمة البطالة العالمية على حالها في عام ٢٠١٢ برغم جهود بذلتها الحكومات لإيجاد فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وهكذا بقي معدل البطالة العالمي عند نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١١ بينما حلّقت معدلات البطالة إلى ما يزيد على ٨ في

المائة في الاقتصادات المتقدمة وفي الاتحاد الأوروبي حيث وصلت إلى خانتين في بلدان من قبيل اليونان وإسبانيا مع استمرار تفعيل تدابير التقشف.

٥ - و انخفض معدل التضخم العالمي من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يواصل انخفاضاً مضطرباً إلى نسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ الطلب الإجمالي فضلاً عما شهدته الولايات المتحدة من تيسير كمي وانخفاض أسعار الفائدة واتخاذ خطوات تيسيرية في مجال السياسة النقدية في معظم البلدان. وسوف تؤدي هذه الحالة التي تجمع ما بين بيئة اقتصادية واهنة ومعدلات تضخم منخفضة إلى تمكين الحكومات من تخفيف سياساتها النقدية عند الضرورة، وفتح الأبواب المفضية إلى المزيد من التيسير النقدي في الولايات المتحدة وفي منطقة اليورو مع تهيئة دعم متواصل لإصلاح الأوضاع المالية للقطاعات الخاصة والمصارف.

٦ - وقد ارتفع المؤشر الشامل لأسعار السلع في الربع الأول من عام ٢٠١٢ ليصل إلى مستوى عالٍ بالنسبة للعام المذكور وهو ٢٠٢ في آذار/مارس ٢٠١٢ في ظل ارتفاع الطلب من البلدان النامية. أما السعر العالمي للنفط الخام فقد ظل على ارتفاعه عند مبلغ ١٠٩,٩ دولار في عام ٢٠١٢ مقارنة بمبلغ ١٠٧,٥ دولار في عام ٢٠١١، وبلغ مؤشر سعر الأغذية مستوى مرتفعاً للغاية بعد شهر تموز/يوليه في ضوء ما لحق بالمحاصيل من ضربات قاسية في أحوال الطقس وخاصة في الولايات المتحدة. وهكذا حققت أسعار السكر والحبوب والأرز ارتفاعات بالغة بينما ظلت أسعار اللحوم ومنتجات الألبان بغير تغيير إلى حد كبير، فيما شهد عام ٢٠١٢ كذلك انخفاضاً في مؤشر المواد الأولية الزراعية وفي منتجات من قبيل البن والمطاط والقطن والمشروبات.

٧ - ومن المتوقع لمعظم الأسعار العالمية للسلع أن تظل على ارتفاعها في عام ٢٠١٣ برغم أن النمو الاقتصادي العالمي أدنى من المتوقع، ويرجع ذلك إلى محدودية العرض وإلى مخاطر الطقس الناجمة عن تغيرات المناخ العالمي.

٨ - وقد ازدادت الصادرات العالمية بمقدار ٥ في المائة فقط من حيث القيمة في عام ٢٠١٢ وهو أدنى بكثير مما تحقق في العام السابق وهو ١٧,٣ في المائة باعتبار ما حدث من انكماش حاد في الطلب على الواردات من البلدان المتقدمة الرئيسية. كما أن كشوفات الحسابات الجارية للاقتصادات والمناطق الرئيسية تعرضت لضيق محدود في عام ٢٠١٢ بما يعكس انخفاضاً في التجارة الدولية وتباطؤاً في الطلب العالمي قبل أن يعبر عن أي تحسن طرأ على حالات الاختلال الهيكلي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ٢٠١٢).

٩ - وفي ظل التنبؤ بنمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ وبمعدل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ يمكن أن تنتهي بذلك أسوأ أزمة في الديون السيادية حيث من المتوقع أن تعود معظم البلدان المتقدمة والصاعدة إلى مساراتها من النمو الإيجابي في الأجل المتوسط.

١٠ - على أن معظم المخاطر السلبية الملموسة التي تواجه الوضع الشامل للاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط تنبع من الصعوبات القائمة في منطقة اليورو ومن حالة الالاقين بشأن الإصلاحات الضريبية واستقطاعات الإنفاق وسقف الديون وارتفاع مديونية الأسر المعيشية بالولايات المتحدة، وضبط أوضاع المالية العامة في معظم البلدان الصناعية، والتباطؤ الاقتصادي في البلدان الصاعدة وحالة اللااستقرار السياسي وخاصة في الشرق الأوسط. ومن هنا فلا تزال السياسات الرامية إلى إصلاح الاختلالات العالمية وضمان السلامة المالية والنقدية في الهياكل الأساسية التمويلية على مستوى العالم أموراً محورية بالنسبة إلى استعادة العافية العالمية.

١١ - ومن منظور التطلع إلى الأمام يبدو من المحتمل أن ينجم عن هشاشة الاقتصاد العالمي واستمرار ارتفاع البطالة حول العالم أثر سلبي على أداء النمو في أفريقيا سواء فيما يتصل بالطلب على الصادرات أو بالتدفقات المالية الوافدة إلى القارة

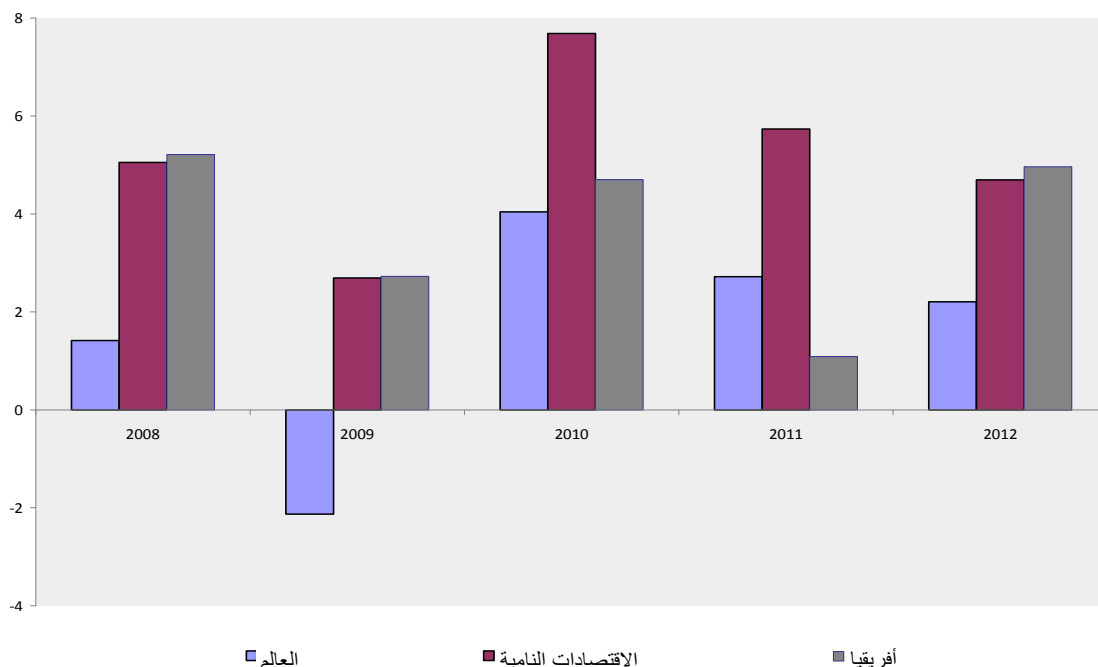
ثانياً - الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٢

تدعيم تعافي النمو مع تخفيف حالة التوتر السياسي في شمال أفريقيا

١٢ - تدعيم التعافي الاقتصادي في أفريقيا ليصل إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٢^(١) (انظر الشكل الأول أدناه) باعتبار أن حالة الاضطراب والتوترات السياسية في شمال أفريقيا بدأت تخف وعاد النشاط الاقتصادي المعتاد بصورة تدريجية وعقدت انتخابات ديمقراطية وبدأ قادة جدد في تولي مواقعهم في بلدان مثل مصر وليبيا.

(١) شهدت ليبيا تعافياً قوياً حيث تحققت نسبة ١٠٠,٧ في المائة من النمو في عام ٢٠١٢ بعد أن كان اقتصادها قد انكمش بنسبة ٦١ في المائة في عام ٢٠١١ بسبب الحرب الأهلية. أما نمو أفريقيا بخلاف ليبيا فقد حقق نسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يزيد إلى نسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ ثم إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٤.

الشكل الأول
أداء النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي
الإجمالي)
(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة (٢٠١٢)

١٣ - ولقد كانت معدلات النمو في عام ٢٠١٢ تتسم بالقوة سواء في البلدان الغنية سلعياً أو البلدان غير الغنية سلعياً حيث شهدت البلدان المصدرة للنفط ارتفاعاً ملموساً في معدلات نموها. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة إنتاج النفط وارتفاع الأسعار. ويعرض الشكل الثاني أدناه قائمة تضم أعلى ١١ طرفاً وأدنى خمسة أطراف من حيث الأداء في أفريقيا.

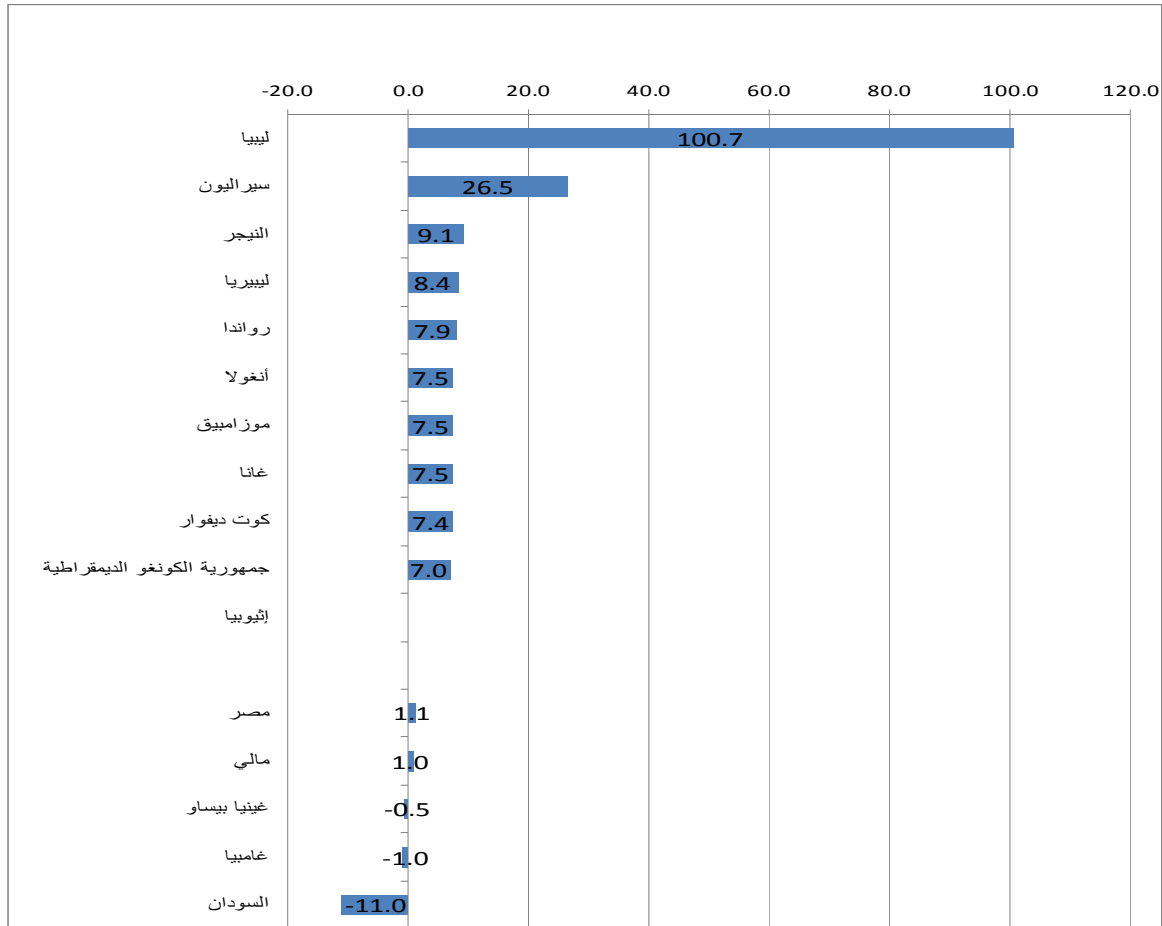
١٤ - كما واصل النمو عبر أفريقيا الاستفادة من تحسّن سياسات إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات الحصافة المتبعة في مجال الاقتصاد الكلي التي استند إليها إنفاق حكومي قوي وخاصة على مجال الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك جاء ارتفاع الاستهلاك المحلي والطلب على الاستثمارات مدفوعاً بارتفاع معدلات الدخل والتحول الحضري ليمثل أكثر من ٥٠ في المائة من النمو في كثير من البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٢.

١٥ - وعلى سبيل التفصيل فقد كان الاستهلاك هو قاطرة النمو الرئيسية في أفريقيا في عام ٢٠١٢ وتلاه في ذلك الاستثمار الإجمالي الثابت والاستهلاك الحكومي. وفيما تحقق للاستثمار الإجمالي الثابت والصادرات انتعاش قوي في شمال أفريقيا في عام ٢٠١٢، إلا أن مساهمة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ما لبثت أن انخفضت في بقية أفريقيا في ظل حالة الانكماش التي طرأت على الميزان الخارجي.

الشكل الثاني

أطراف القمة الأحد عشر وأطراف القاع الخمسة من حيث الأداء في أفريقيا في عام ٢٠١٢ (نسبة النمو السنوي)

(نسبة مئوية)



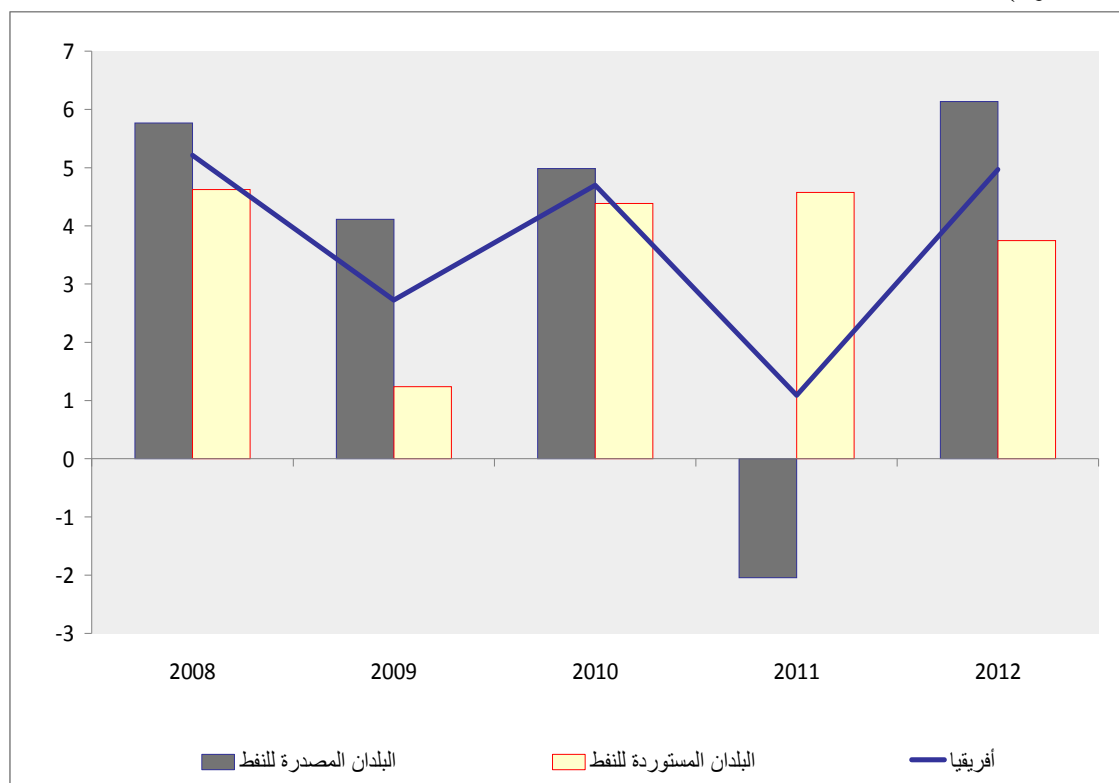
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة (٢٠١٢).

أداء غير متكافئ للنمو عبر المجموعات القطرية والمناطق الفرعية

١٦ - تباينت معدلات النمو على أساس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر البلدان والتجمعات القطرية داخل أفريقيا ولكنها ظلت قوية بصورة نسبية في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط (انظر الشكل الثالث أدناه)؛ فالبلدان المصدرة للنفط كمجموعة نعمت بتعاف قوي في عام ٢٠١٢ (٦,١ في المائة) في ظل ما طرأ من تحسّن على الحالة السياسية في بعض البلدان (ولا سيما في شمال أفريقيا) في حين زاد إنتاج النفط (في كثير من البلدان) وظلت أسعار النفط على ارتفاعها في الأسواق الدولية.

الشكل الثالث

أداء النمو في أفريقيا على أساس مجموعات البلدان، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)
(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة).

١٧ - على أن البلدان المستوردة للنفط عانت انخفاضاً في النمو إلى نسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ من نسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وبرغم الانخفاض فقد حافظت المجموعة على قوة نموها بفضل طائفة متنوعة من العوامل بما في ذلك قوة الطلب وارتفاع الأسعار فيما يتصل بالسلع غير النفطية وتحسن الأداء في مجالات الزراعة والخدمات والقطاعات الأخرى. وقد جاء النمو القوي المستند إلى قطاعات غير نفطية ليشكل إضافة لقوة الدفع المتنامية بالنسبة للتنوع الاقتصادي في البلدان الأفريقية. وثمة بلدان مثل كينيا شهدت حالة من التعافي القوي بفضل انتهاء الجفاف كما أن حالة التعافي فيما بعد النزاع في بلدان أخرى أسهمت في تحقيق معدلات النمو المرموقة التي شهدتها المجموعة المذكورة من البلدان.

١٨ - وفيما تباينت معدلات النمو إلا أنها بقيت قوية عبر جميع المناطق الفرعية الأفريقية (انظر الشكل الرابع أدناه).

النفط والمعادن دفعت إلى تحقيق نمو قوي في غرب أفريقيا

١٩ - انخفض الأداء الاقتصادي في غرب أفريقيا بما متوسطه ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ من نسبة ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وقد تعرض النمو في نيجيريا، وهي ثاني أكبر اقتصاد في القارة إلى تباطؤ ليصل إلى ٦,٤ في المائة من ٧,٤ في المائة، وبما يعكس انخفاضاً في التحفيز المالي وتباطؤاً في الاستثمار النفطي الناجم عن شواغل الأمن عبر دلتا النيجر. أما اقتصاد غانا، فبعد زيادة حادة في عام ٢٠١١ عندما أطلق البلد المذكور إنتاج النفط التجاري فقد شهد تباطؤاً من ١٥,١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى معدل أكثر واقعية هو ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ثم أدى عدم الاستقرار السياسي في غينيا بيساو وفي مالي إلى التأثير على النمو في المنطقة الفرعية حيث شهد كلا البلدين انخفاضاً في النمو بأكثر من ٤,٤ من النقاط المئوية، ولكن هذا الانخفاض ما لبث أن وازنه نمو بنسبة ٢٦,٥ في المائة في سيراليون وكان راجعاً إلى اكتشاف ركازات نفطية جديدة. أما كوت ديفوار فقد سجلت نمواً في مرحلة ما بعد النزاع بنسبة ٧ في المائة في ضوء عودة إلى المحاصيل الاعتيادية. كما شهدت النيجر معدلًا مرتفعاً للنمو في الصناعة النفطية مما عزز التوسع الذي حدث بنسبة ٩,١ في المائة.

استمر الطلب المحلي الدينامي في دفع عجلة النمو في شرق أفريقيا

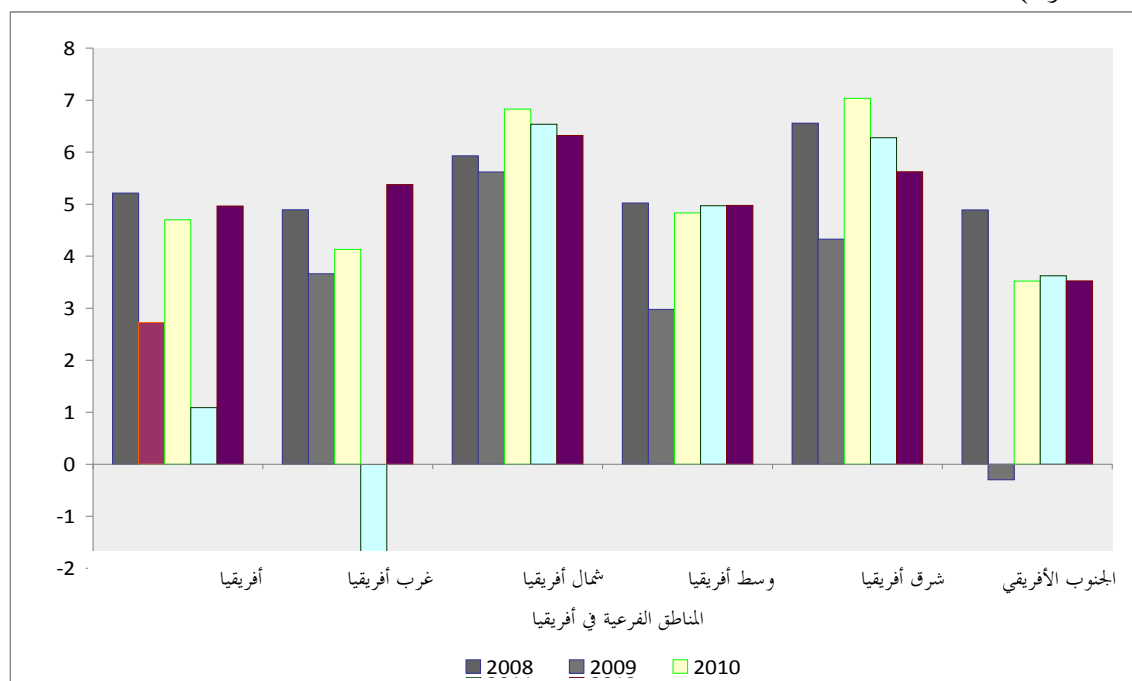
٢٠ - فيما تراجع النمو الاقتصادي في شرق أفريقيا من ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلا أن معظم بلدان هذه المنطقة الفرعية كان أدائها جيداً حيث سجلت انتعاشاً في الإنتاج الزراعي وحيوية اتسم بها الطلب المحلي والتوسع في قطاع الخدمات. وقد ارتفع النمو الاقتصادي في كينيا إلى نسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١١. وقد تعززت هذه الأوضاع بفضل قوة الطلب المحلي وقوة

الأداء في قطاع الخدمات وزيادة الإنفاق الحكومي واتباع سياسات نقدية سليمة كان من شأنها خفض التضخم في معظم البلدان بمنطقة شرق أفريقيا. وهكذا حافظت جمهورية تنزانيا المتحدة على أداء نموها القوي (٦,٨ في المائة) نتيجة اتباع سياسات مالية ونقدية حذيفة مع زيادة جباية الضرائب وخفض الإنفاق غير المتكرر. وبرغم ما طرأ من تباطؤ في بعض البلدان إلا أن النمو الاقتصادي ظل قوياً في بلدان أخرى بما في ذلك إثيوبيا (٧ في المائة) وإريتريا (٦,٥ في المائة) ورواندا (٧,٩ في المائة) وسيشيل (٣,٦ في المائة). ولكن الأداء الاقتصادي تميّز بمعدلات تضخم مرتفعة في بلدان مثل إثيوبيا مع ضبط المالية واعتماد على المعونات في رواندا إضافة إلى شواغل بشأن الأمن الغذائي وركود نمو القطاع الخاص في إريتريا. أما سيشيل فقد تأثر اقتصادها بانخفاض في السياحة ناجم عن الأزمة المالية الأوروبية. وفي الجملة فإن الفقر في الريف وأوضاع اللامساواة في الدخل وبطالة الشباب وحالة اللائقين إزاء الأوضاع الشاملة ما زالت تثير تساؤلات بشأن نوعية النمو في هذه المنطقة.

الشكل الرابع

أداء النمو في أفريقيا حسب المنطقة الفرعية، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة (٢٠١٢).

زيادات أسعار النفط ما زالت تشكل مكاسب تجارية للمنطقة

٢١ - ظل أداء النمو في بلدان وسط أفريقيا عند نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٢ كما كان عليه الحال في عام ٢٠١١. ومع ذلك فقد ضاعفت تشاد معدل نموها في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٦,٢ في المائة مع توسع القطاعات غير النفطية والصناعات المرتبطة بالطاقة فضلاً عن زيادة أسعار النفط واستقرار الإنفاق الحكومي. كذلك قطع النمو خطى متسارعة في الكاميرون (إلى ٤,٥ في المائة بما يعكس زيادة في إنتاج النفط والغاز). وفي جمهورية أفريقيا الوسطى (حدثت الزيادة بمقدار ٣,٨ في المائة بفضل ما طرأ من تحسن في غلات المحاصيل وفي الصادرات). على أن غينيا الاستوائية شهدت انخفاضاً (إلى نسبة ٦,٣ في المائة). وحدثت إضرابات وتعطيلات في إنتاج النفط بما أدى إلى انخفاض نمو غابون إلى ٤,٧ في المائة من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وما زال البلد المذكور يواجه ارتفاعاً في البطالة ومن ثم في ضعف التنمية البشرية. وما زالت هذه المنطقة الفرعية تعتمد اعتماداً شديداً على ناتج السلع الأولية والصناعات الاستخراجية بما يجعل النمو الشامل وخلق فرص العمل تحدياً رئيسياً.

نمو راكد يسجل في الجنوب الأفريقي

٢٢ - بشكل عام ظل الناتج في الجنوب الأفريقي بغير تغيير للسنة الثالثة على التوالي عند نسبة ٣,٥ في المائة. وقد ترجمت حالة الارتباط الوثيق بين جنوب أفريقيا والاقتصاد العالمي إلى تباطؤ ملحوظ في النمو من نسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، ثم تفاقمت الحالة بفعل ما وقع مؤخراً من إضرابات في قطاع المناجم. على أن بلداناً عديدة أخرى شهدت حالة من الاعتدال في معدلات نموها. وبرغم أن معدلات النمو ما زالت قوية في بوتسوانا وزامبيا وليسوتو وناميبيا إلا أنها انخفضت بأكثر من ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية المتأتية من قطاع المناجم وضعف الطلب العالمي على النحاس والماس والذهب. كما أن ما قامت به ناميبيا من ربط دولارها بعملة الراند في جنوب أفريقيا عرّضها إلى آثار مُعدية ناجمة عن الحالة السائدة في جنوب أفريقيا. وسجلت انغولا أقوى ما طرأ من ارتفاع على النمو في المنطقة الفرعية من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ بفضل زيادة في إنتاج النفط وارتفاع الاستثمارات في مشاريعها المنفّذة في مجال الغاز الطبيعي. أما موزامبيق، وقد أصبحت بدورها مصدراً للفحم في عام ٢٠١١، فقد أظهرت اتجاهاً تصاعدياً مرموقاً في عام ٢٠١٢ (٧,٥ في المائة) مع زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أسهمت في ارتفاع الناتج، فيما حافظت موريشيوس على معدل معتدل للنمو (٣,١ في المائة) وكانت القوى الرئيسية الدافعة للنمو

تشمل ما طرأ من تنويع في مجال الأعمال المصرفية والصناعة التحويلية. لكن سوازيلند كانت واحداً من الاقتصادات التي شهدت أسوأ أداء في المنطقة الفرعية على مدار الماضي القريب ولكنها انتعشت من حالة الانكماش في عام ٢٠١١، لتسجل نسبة نمو بمعدل ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الإنفاق الحكومي المدعوم من خلال زيادة المدفوعات من الاتحاد الجمركي بالجنوب الأفريقي. وما زالت هذه المنطقة الفرعية تفيد من حالة الاستقرار في البيئة الدولية وإن ظلت المستويات المرتفعة للبطالة واللامساواة تشكل مخاطرة جسيمة.

حالات اللايقين السياسي ما زالت تشكل تهديداً للتعافي في شمال أفريقيا

٢٣ - تعافت منطقة شمال أفريقيا بشكل يكاد يكون تاماً من حالة الانكماش الذي شهدته في عام ٢٠١١، التي نجمت عن الاضطراب السياسي والاجتماعي في بلدان مثل تونس وليبيا ومصر حيث جاء نموها بمعدل ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وفيما أظهرت هذه المنطقة الفرعية حالة صمود بوجه الأزمة المالية العالمية إلا أن تعافيتها اجتاحه وباء اللايقين السياسي المتواصل والتباطؤ الاقتصادي لدى شركائها الاقتصاديين الرئيسيين بمنطقة اليورو. ويصدق هذا الأمر على مصر بالذات حيث انتاب النمو مزيداً من الضعف ليصل إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠١٢ أي أقل من ١,٨ في المائة في عام ٢٠١١ نتيجة حالة اللايقين المرتبط بالعملية البرلمانية والرئاسية والتوترات السياسية التي حدثت بشأن دستور البلاد الجديد. وتباطأت خطى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من ٤,١ في المائة في عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ويرجع ذلك أيضاً إلى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا والأداء السيئ في مجال الزراعة. وفي ليبيا قفز الاقتصاد إلى نسبة ١٠٠,٧ في المائة حيث أن استثمارات الإعمار شكّلت حافزاً للاقتصاد فيما زاد إنتاج النفط من ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً في نهاية عام ٢٠١١ ليصل إلى ١,٤٢ مليون برميل يومياً في تموز/يوليو ٢٠١٢ (البنك الدولي، ٢٠١٢). أما اقتصاد تونس فقد حقق قفزة خرج بها من حالة الانكماش بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١١ مع توسع بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. ويرجع ذلك أساساً إلى انتعاش في السياحة والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبرغم ما شهدته الجزائر من إغلاق جزئي لمصفاة رئيسية إلا أنها حافظت على ارتفاع مستوياتها في الإنتاج النفطي وعلى توسع سياستها المالية بما سجلت معه معدلاً في النمو يبلغ ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ولكن أصاب الاقتصاد في السودان انكماش حاد بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٢ بسبب البيئة السياسية والحرب الأهلية إضافة إلى انخفاض شديد في إنتاج النفط وانخفاض آخر في سعر صرف العملة في ظل تضخم متصاعد. وانخفض معدل نمو موريتانيا بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ من ٥,١ في المائة في عام ٢٠١١ ولكنه ظل على قوته بفضل استثمار

في المناجم وقوة الإنفاق الحكومي. لكن ما زالت المعدلات المرتفعة من بطالة الشباب تشكل تحدياً في تلك المنطقة الفرعية.

تراجع الضغوط التضخمية في معظم البلدان في عام ٢٠١٢

٢٤ - كان متوسط معدل التضخم لأفريقيا، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، يبلغ ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ أي أدنى بصورة طفيفة من معدل ٩,٣ في المائة للسنة السابقة. أما العوامل الرئيسية في هذا فتشمل تخفيضات في سعر الصرف وارتفاعاً في تكاليف الطاقة وسوء الأحوال الجوية وانخفاض غلات المحاصيل. ومع ذلك فقد تباينت حالات التضخم بشكل كبير عبر البلدان الأفريقية والمناطق الفرعية للقارة؛ فعلى سبيل المثال كان المعدل هو ٤٠ في المائة في السودان و١٨,٢ في المائة في ملاوي و١٥ في المائة في غينيا و١٠,٥ في المائة في أنغولا. وبرغم تشديد السياسة النقدية إلا أن منطقة شرق أفريقيا سجلت أكبر معدلات التضخم (١٤,٢ في المائة). ويرجع ذلك إلى الآثار المتبقية الناجمة عما شهده العام السابق من حالة جفاف شديد وأثرها على الإنتاج الزراعي فضلاً عن تنبؤات الطقس غير المؤكدة لعام ٢٠١٣. وقد شهدت إثيوبيا أكبر معدل للتضخم في المنطقة الفرعية (٢٥ في المائة) وتلتها في ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة (١٥,٥ في المائة) وبوروندي (١٥ في المائة) وأوغندا (١٤ في المائة). ومع ذلك ففي وسط وغرب أفريقيا كانت معدلات التضخم في حدود خانة الرقم الواحد باستثناء سيراليون (١٢,٦ في المائة) ونيجيريا (١٢,٥ في المائة).

موقف سياسة الاقتصاد الكلي ما زال يتسم بالحذر

٢٥ - في ضوء البيئة الاقتصادية العالمية السلبية والحيز المحدود للغاية في مجال الاقتصاد الكلي مقارنة بحقبة ما قبل الأزمة، فقد عمد كثير من البلدان الأفريقية إلى تنفيذ سياسات حذرة في مجال الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٢. ومن ذلك مثلاً أن السياسة النقدية شهدت مزيداً من التشدد لمواجهة تحديات التضخم في كل من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ونيجيريا في عام ٢٠١٢ ولكنها ما لبثت أن تيسّرت في بلدان منطقة الفرنك حيث كان متوسط التضخم هو ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ وكان بذلك هو الأدنى في أفريقيا.

٢٦ - على أن الضغوط التي مورست على المصارف المركزية من أجل تشديد القبضة على السياسة النقدية ما لبثت أن خفّت عندما بدأت أسعار السلع غير النفطية في الانخفاض في بعض البلدان، ثم واکب ذلك تحسن في هطول الأمطار وزيادة الإنتاج الزراعي. وقام مصرف الاحتياطي في جنوب أفريقيا ومصرف المغرب بخفض أسعار الفائدة تعزيراً للطلب والنمو على المستوى المحلي (وحدة معلومات الإيكونومست، ٢٠١٢).

٢٧ - وبشكل عام فقد واصلت البلدان الأفريقية تطبيق سياسة مالية توسعية يدعمها ارتفاع في العائد السلعي وتحسّن في جباية وإدارة الضرائب فضلاً عن تركيز قوي على زيادة الإنفاق الحكومي لأغراض الهياكل الأساسية. وقد تحسّن الميزان المالي بصورة ملموسة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية المصدّرة كمجموعة باعتبار أن إنتاج النفط شهد تعافياً في ظل تحسين الحالة السياسية وبرغم ارتفاع الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي. ومع ذلك فقد ساءت الأوضاع المالية بالنسبة إلى البلدان الأفريقية المستوردة للنفط في ظل ارتفاع أسعار الطاقة في السوق العالمي وزيادة متطلبات الاستثمار في الهياكل الأساسية وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية أو ركودها نتيجة ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة.

٢٨ - واستمر الكثير من الحكومات في اتباع سياسات مالية تيسيرية بسبب الاحتياج الملموس للاستثمار الحكومي في مجال الهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمالة. ومن المتوقع أن تؤدي الاكتشافات التي شهدتها بلدان أفريقية عديدة في مجال المعادن إلى زيادة في توسع الحيز المالي فضلاً عن الإنفاق الحكومي في بلدان مثل أوغندا وغانا وموريتانيا وكينيا.

استمر اختلاف المواقف الخارجية بين الاقتصادات المصدّرة للنفط والاقتصادات المستوردة للنفط

٢٩ - اتسع العجز الجاري الشامل حالياً في أفريقيا من ١,٢ من المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ ليلعب ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ بسبب ركود الطلب الخارجي على الصادرات. ومع ذلك فقد تباينت كشوف الحسابات الراهنة عبر مجموعات البلدان وفرادى البلدان. و بقيت فوائض الحساب الجاري في البلدان الأفريقية المصدّرة للنفط عند نسبة ٢,٢ في المائة وهو ما يماثل ما شهدته عام ٢٠١١. أما البلدان المستوردة للنفط فقد عانت من ناحية أخرى تفاقمًا في حالات العجز (إلى ٧,٥ في المائة) مع ما شهدته أسعار النفط في السوق العالمي من ارتفاع. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنسبة للكثير من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط جاءت ترجمة الجمع بين فواتير الاستيراد المرتفعة والثابتة نسبياً وبين الانخفاض في معدلات نمو الصادرات على شكل مزيد من العجز في الحساب الجاري.

ثالثاً - الاتجاهات في التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٢

٣٠ - ما زال الأمر يشهد تسجيل تغيّرات إيجابية في معظم المجالات وإن كانت وتيرة التقدم بطيئة ولا تتلاءم مع الخطوات التي تم قطعها على جبهة النمو الاقتصادي. ومن ثم يبدو أن من المستبعد كذلك بلوغ معظم الغايات الإنمائية مع حلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥.

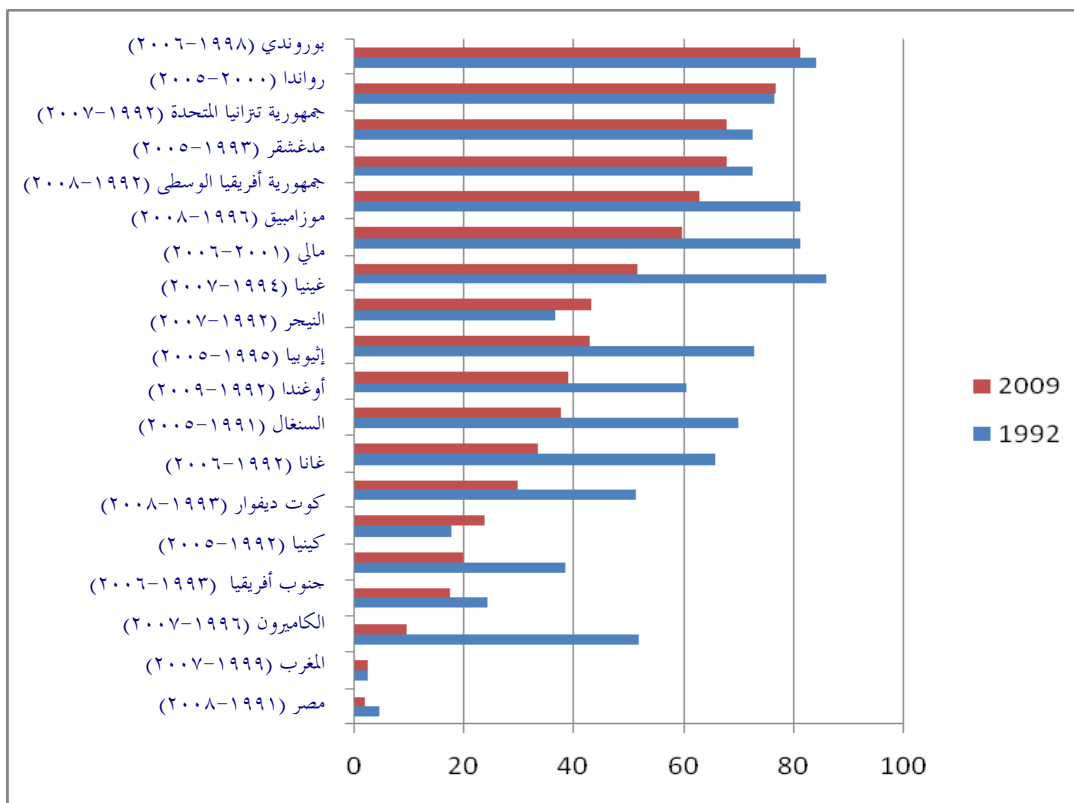
٣١ - وتوضّح البيانات المطروحة مؤخراً تحسناً طفيفاً طرأ في مجال الحد من الفقر في أفريقيا برغم أن المنطقة لن تكون قادرة على بلوغ الأهداف ذات الصلة. كما تشير البيانات المتاحة إلى تراجع في حالة الفقر بالنسبة إلى بعض البلدان الأفريقية المختارة (انظر الشكل الخامس أدناه).

درجة مرتفعة من اللامساواة أدت إلى إضعاف أثر النمو على الفقر

٣٢ - ثمة ضعف اعتري استجابة الفقر إزاء النمو الاقتصادي نظراً للمستويات المرتفعة من حالة اللامساواة الاقتصادية في أفريقيا. وترتبط المستويات المرتفعة لحالة اللامساواة بالمعدلات المنخفضة في مجال الحد من الفقر^(٢) فضلاً عن ذلك فإن النطاق المقيد للقوى الدافعة للتنمية في أفريقيا يؤدي إلى تفاقم حالات اللامساواة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصادر أخرى، ٢٠١٢). فعلى سبيل المثال تضم أفريقيا بعضاً من أوسع الثغرات الفاصلة في مجال الصحة بين الحضر والريف في العالم، حيث من المحتمل للنساء في المناطق الحضرية، وبمعدل الضعفين مقارنة مع نساء المناطق الريفية، أن يضعن مواليدهن بمساعدة مسؤول صحي ماهر (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأطراف أخرى، ٢٠١٢).

(٢) انظر Martin Ravallion "اللامساواة في النمو، والفقر: النظر فيما يتجاوز المتوسطات" ورقة بحوث السياسات رقم ٢٥٥٨ (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠١)، and Avgvstin Kwai Fosu, Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence available from www.unu.edu/publications/working-papers/2011/en-GB/wp2011-001/.

الشكل الخامس
نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار
(نسبة مئوية)



المصدر: البنك الدولي، (٢٠١٢).

تقدم مشجّع ولكنه غير كافٍ في الحرب على الجوع

٣٣ - باستثناء شمال أفريقيا، فقد تحسّنت درجة مؤشر الجوع العالمي في أفريقيا وإن كانت لا تزال منخفضة. وجاء التحسن بواقع ١٨ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١ مقارنة بانخفاضات بنسبة ٢٥ في المائة في جنوب شرقي آسيا و ٣٩ في المائة في شمال أفريقيا خلال الفترة ذاتها. على أن المجموع الإقليمي يحجب بعض التباينات الملحوظة حيث أن الدرجة ساءت في بعض البلدان فيما سجلت بلدان أخرى تحسّينات ملموسة. وما برح الجوع مرتبطاً بالفقر وما زالت الفرص الاقتصادية الأقل في المناطق الريفية تحول دون إحراز التقدم الكافي فيما يتصل بالحد من الجوع.

٣٤ - وبشكل شامل فإن نسبة البشر الذين يعانون سوء التغذية استقرت عند ١٦ في المائة من السكان وإن كان التقدم البطيء، والمؤكد بدوره بالنسبة إلى الحد من الفقر، لا يقارن

بأوجه تقدم تم إحرازها في مستويات التغذية. كما جاء الارتفاع في أسعار الأغذية، وهو الذي استمر أعلى من مستويات ما قبل الأزمة ليسهم جزئياً في هذه الحالة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠؛ الأمم المتحدة، ٢٠١١). ونجم عن ذلك أثر على الدخل وعلى معاملات الارتباط المتعلقة بالفقر. أما الارتفاعات الشديدة في الأسعار وتذبذبها فهي أمور تجعل من صغار المزارعين الحائزين وفقراء المستهلكين معرضين باستمرار للإصابة بالفقر، وهو ما يرجع إلى أن الأغذية تستأثر بنصيب كبير من دخل المزارعين ومن ميزانية فقراء المستهلكين. كما أن التغيرات الواسعة في الأسعار تنجم عنها آثار واسعة النطاق على الدخول الحقيقية. ومن ثم، فحتى الفترات القصيرة من الأسعار المرتفعة بالنسبة للمستهلكين أو الأسعار المنخفضة بالنسبة للمزارعين يمكن أن تتسبب في أن تباع أصول إنتاجية. ومنها مثلاً الأرض أو الثروة الحيوانية بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى إمكانية السقوط في وهدة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك فمن المستبعد باستمرار أن يستثمر صغار المزارعين الحائزين في تدابير يتخذونها بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية عندما لا يتسنى التنبؤ بتغيرات الأسعار، فضلاً عن أن ارتفاعات الأسعار ممكن أن تفضي إلى تأجيل الإنفاق في مجالي التعليم والصحة على مستوى الأسرة المعيشية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض شامل في حالة الرفاه والتنمية طويلة الأجل.

سوء نوعية التعليم: سلبية كبرى

٣٥ - ما زالت المنطقة تحرز تقدماً مطرداً لضمان تمكين جميع الأطفال من إكمال مساقٍ كامل من التعليم الابتدائي، فقد ارتفع صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفيما لا تزال معظم البلدان تحرز تقدماً ملحوظاً إلا أن هناك ١٨ بلداً ما زالت على مبعده عشرة نقاط مئوية عن بلوغ هدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

٣٦ - بيد أن نوعية التعليم تدهورت، على نحو ما ينعكس في معدلات إنهاء الدراسة وإتاحة المستلزمات التعليمية بما في ذلك الكتب المدرسية مع ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدرسة. ولا تزال معدلات إنهاء الدراسة الابتدائية في أفريقيا منخفضة: ستة بلدان فقط سجلت معدلات بنسبة ٩٠ في المائة أو ما فوقها في عام ٢٠٠٩. وفضلاً عن ذلك تعاني كثير من البلدان الأفريقية معدلات مرتفعة للغاية من التسرب من التعليم. وأخيراً، وبينما أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً كبيراً في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ومعدلات إكمالها فإن معظم هذه البلدان مازال تقدمها بطيئاً فيما يتصل بزيادة الالتحاق بالمستوى الثانوي

والمستوى الثالثي. ومن اللازم أن تضع الحكومات الأفريقية التدريب المهني والتقني ضمن أولوياتها بما يعكس احتياجات العمالة في البلدان ذات الصلة.

واصلت البلدان الأفريقية إحراز حد أدنى من التقدم بشأن المؤشرات الصحية

٣٧ - على مستوى العالم كله فمن بين البلدان الستة والعشرين التي تضم معدلات للوفيات دون سن الخامسة أعلى من ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء، فإن أربعة وعشرين منها تقع في أفريقيا. ومع ذلك فقد ضاعفت أفريقيا معدلها المتوسط فيما يتعلق بالحد من وفيات الأطفال من ١,٢ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ إلى ٢,٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وللتعجيل بخطى التقدم في مجال صحة الطفل، ينبغي للبلدان الأفريقية أن توسّع التدخلات التي تستهدف معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال، مع مضاعفة الجهود الرامية إلى خفض وفيات حديثي الولادة. أما الانخفاض في وفيات الأطفال حديثي الولادة وهي حالات الوفاة التي تحدث خلال الأيام الـ ٢٨ من الحياة فهي أبداً بكثير من نظيرتها بين الأطفال الأكبر سناً. وقد يعزى ذلك إلى غياب تدخلات تتسم بفعالية ملحوظة من حيث التكاليف. ومن ذلك مثلاً الزيارات المنزلية المبكرة في المرحلة النفاسية وهو ما يمكن علاجه من خلال الربط الفعال بين صحة الطفل حديث الولادة وصحة الأم.

٣٨ - ولا تزال صحة الأم موضع انشغال عميق في معظم أرجاء أفريقيا. وتوضح أحدث البيانات المنشورة بواسطة منظمة الصحة العالمية تحقيق انخفاضات محدودة في نسبة وفيات الأمهات بأفريقيا من ٥٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧٨ حالة في عام ٢٠١٠ وهو انخفاض بنسبة ٢ في المائة عبر السنتين. وفي واقع الأمر فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات بأفريقيا بواقع ٤٦ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وفيما سجلت بعض البلدان الأفريقية إنجازات محمودة في هذا الشأن إلا أن التقدم في تحسين الظروف الصحية للأم ما زال قاصراً في غالبية البلدان الأربعين، المصنفة باعتبار أنها تضم نسبة عالية من وفيات الأم في عام ٢٠١٠ ومنها ٣٦ بلداً في أفريقيا. ومعظم هذه البلدان إما أنها تشهد حالة نزاع أو أنها تتعافى من جراء النزاع. مما يسلط الضوء على مدى انكشاف أحوال بلدان النزاع وبلدان ما بعد النزاع فضلاً عن الحاجة إلى هياكل أساسية صحية سليمة.

٣٩ - على أن التقدم الذي أحرزته أفريقيا في الحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أمر جدير بالاهتمام. وفيما لا تزال أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، هي أكثر المناطق المتضررة بشدة من جراء فيروس نقص المناعة البشرية. إلا أن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية انخفض بأكثر من ٢١ في المائة

حيث كان العدد هو ١,٩ مليون نسمة هم المصابون مجدداً في عام ٢٠١٠ من واقع عدد كان مقدراً بأنه ٢,٦ مليون وقت ذروة وقوع الوباء في عام ١٩٩٧. كذلك فإن عدد الأفراد الذين يموتون من جراء الأسباب المتصلة بوباء الإيدز انخفض إلى ١,٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ بعد أن كان قد بلغ ذروة قوامها ٢,٢ مليون نسمة في منتصف عقد التسعينيات. وهذا يفيد بما طراً من تحسن كبير على جهود الوقاية وكذلك على العلاج بالنسبة للأفراد الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٠ - من هنا فلا تزال أفريقيا تنوء بعبء غير متوازن يتمثل في مجموع السكان الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إضافة إلى أن النساء في أفريقيا يتضررن بالذات من جراء هذه الإصابات باعتبار أن ٦٠ في المائة من السكان الذين اتضحت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا هم من النساء. ورغم أن أفريقيا هي موطن نسبة ١٢ في المائة فقط من سكان العالم إلا أن القارة تضم نحو ٦٨ في المائة من جميع الأفراد الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية و ٧٠ في المائة من الإصابات الجديدة بالفيروس المذكور في عام ٢٠١٠. وللإسراع بخطى الجهود المبذولة في هذا المضمار يتوجب على البلدان الأفريقية أن تواصل التركيز على عنصر الوقاية وخاصة بين صفوف النساء والشباب مع استثمار الموارد الكافية في العلاج بالنسبة للأفراد الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - كما أن الحرب ضد الملاريا في أفريقيا تشهد أوجه تقدم كبير؛ فالزيادات في التمويل، والاهتمام بمكافحة الملاريا أدت إلى انخفاض بنسبة ٣٣ في المائة من الوفيات من جراء الملاريا منذ عام ٢٠٠٠، وهي نسبة أعلى من المعدل العالمي البالغ ٢٥ في المائة. ومع ذلك، ففيما تعد الملاريا مرضاً يمكن الوقاية منه وعلاجه، إلا أن معظم الحالات التي شهدتها عام ٢٠١٠، البالغة ٢٠٠ مليون نسمة والوفيات البالغة ٦٥٠.٠٠٠ حالة على مستوى العالم كله كانت في أفريقيا. ثم إن استراتيجيات مكافحة ومنها مثلاً الرش والاستخدام السليم للشبكات المضادة للبعوض والمزودة بالمبيدات الحشرية إضافة إلى إتاحة التمويل أمور أساسية لمواصلة الحرب ضد الملاريا. وفي عام ٢٠١٠، اعتمد ٢٧ بلداً في أفريقيا توصية منظمة الصحة العالمية بتقديم هذه الشبكات لجميع الأفراد الذين يحرق بهم خطر الملاريا وخاصة الأطفال والحوامل. وقد زاد عدد الأفراد الذين أُسبغت عليهم الحماية بفضل الشبكات المضادة للبعوض والمزودة بالمبيدات الحشرية في أفريقيا من ١٠ ملايين في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨ مليوناً في عام ٢٠١٠. ولسوف تؤدي مواصلة تركيز الجهود على عنصر الوقاية مع توسيع جهود العلاج إلى منافع اجتماعية واقتصادية عميقة بالنسبة للبلدان

الأفريقية. وفي حقيقة الأمر يقدّر أن تكاليف الملاريا تعادل ما يقرب من ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض.

٤٢ - أما الإصابة بالسل وحالات انتشاره مع ما يرتبط بذلك من معدلات الوفاة فما زالت على ارتفاعها وعدم تغيرها في معظم أفريقيا؛ فالجنوب الأفريقي يضم أعلى معدل لانتشار السل بما يزيد على ٥٠٠ فرد لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وهذا المعدل زاد منذ عام ١٩٩٠ نظراً لزيادة الفقر المزمن وسوء التغذية مقترناً بقصور الاهتمام الطبي ولا سيما في البلدان المتضررة من جراء النزاع أو التي أصابها غوائل الجفاف. ولا شك أن السل يرتبط بصورة وثيقة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومن ثم فإن معالجة الفيروس المذكور ينجم عنها أثر إيجابي على إصابات السل. ومع ذلك فإن معدلات الإصابة بالسل لا تعتمد فقط على حالة فيروس نقص المناعة البشرية، وإنما تتوقف كذلك على عوامل مؤسسية وعوامل اجتماعية - اقتصادية، ومنها مثلاً التكديس المعيشي وظروف العمل وسوء المرافق الصحية. كما أن معدلات السل يدفعها قصور الحصول على الرعاية الصحية فضلاً عن سوء التغذية والإصابة بالسكري والتدخين وتعاطي المشروبات الروحية وتعاطي المخدرات. أما ارتفاع الإصابة بالسل وانتشاره دون تغيير مع ما يرتبط بذلك من معدلات الوفاة في أفريقيا فتلك أمور تشكل بالتالي انعكاساً للعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي التصدي لها من أجل مكافحة المرض المذكور. وثمة برامج من قبيل دورة العلاج القصيرة تحت الملاحظة المباشرة (DOTS) وهي أساس الاستراتيجية العالمية لوقف الإصابة بالسل وقد أثبتت نجاحها في تأكيد أن المرضى المصابين بهذا المرض يتم تشخيص حالتهم ومن ثم معالجتهم بالصورة السليمة. وقد سجل العلاج الذي توخى التنفيذ الصحيح للأسلوب السابق الذكر معدل نجاح يزيد على ٩٥ في المائة بما يحول دون الإصابة بسلالات السل المتعددة والمقاومة للعقاقير.

تمكين المرأة وزيادة الفرص المتاحة لها

٤٣ - واصل التقدم خطاه ببطء نحو تمكين المرأة بوسائل شتى في جميع أنحاء القارة. وجاء إلحاق الفتيات بالمدارس بوصفه أحد المسارات المتبعة نحو تمكين المرأة من خلال بناء رأس المال البشري وتدعيم الطاقات وزيادة الإنتاجية للحصول على دخل أعلى. كما أن البلدان الأفريقية تحرز خطوات جيدة على هذه الجبهة حيث يطرأ تحسن على مؤشر مساواة الجنسين على جميع مستويات التعليم. وفي المدرسة الابتدائية كان المؤشر أعلى من ٠,٩ في أكثر من ٤٠ بلداً في عام ٢٠٠٩. بما يعني أن ٩٠ فتاة كن يلتحقن بالتعليم من بين كل مائة صبي. وعلى المستوى الثانوي جاء التحسن في إتاحة التحاق البنات بالمدرسة مقترناً بأداء جيد نسبياً في الصف المدرسي باعتبار أن البنات ينجحن إلى تحقيق أداء أفضل من البنين (اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا ومصادر أخرى، ٢٠١٢). وعلى مستوى التعليم الثالثي، فبرغم أن الهوة الفاصلة بين الجنسين ما زالت واسعة إلا أن سرعة التحاق الإناث زادت بمقدار الضعفين بالمقارنة مع سرعة التحاق الذكور في الماضي القريب.

٤٤ - ويتحقق تقدم كذلك على صعيد الجبهة الاقتصادية حيث تزايد وتنوع الفرص في سوق العمل وحيث أصبح متاح أمام المزيد من النساء الأفريقيات فرص أكبر للانتظام في أعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. وفي عام ٢٠٠٩ كانت النساء يشكلن ما يقرب من ثلث العاملين غير الزراعيين في أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا حيث ثبت الرقم في شمال أفريقيا عند نسبة ١٩ في المائة فقط وهو ما يمثل نقصاً عن عام ٢٠٠٨.

٤٥ - كما يتحقق تمكين المرأة ضمن نطاق الساحة السياسية فتمثيل المرأة في البرلمان في حال من التحسن المضطرد في معظم البلدان، بل أن التقدم في شمال أفريقيا جاء مرموقاً بشكل خاص؛ ففي عام ٢٠١١ كانت نسبة النساء من أعضاء البرلمان تبلغ ثمانية أضعاف المستوى الذي كان سائداً في عام ١٩٩٠. وقد نجم ذلك جزئياً عن سياسات مواتية وإجراءات تم اتخاذها في مجال التمييز الإيجابي ومن ذلك مثلاً تبني أطر قانونية تضمن مقاعد للمرأة في المجال السياسي.

٤٦ - ومع ذلك يستلزم الأمر مواصلة هذه الجهود باعتبار أن بعض البلدان تشهد حالة من الركود بل والتراجع في المجالات التي تسجل فيها بلدان أخرى أداءً طيباً. على أن تحقيق مساواة الجنسين أمر تحول بينه عقبات منها مثلاً مستويات المعيشة حيث أن مؤشر مساواة الجنسين ينجح إلى الارتفاع بين أبناء الأسر المعيشية الغنية أكثر من نظيرتها الفقيرة، كما أن معدلات التسرب من التعليم ما زالت أعلى بين البنات فضلاً عن أن العقبات الثقافية تقلل من فرص وصول المرأة إلى أسواق العمل وإلى الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تتسم بأهمية فائقة بالنسبة لتمكين المرأة.

سوء نوعية النمو تعني أن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة وخاصة بين صفوف الشباب

٤٧ - لم تُتح ترجمة النمو القوي عبر القارة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ذات قاعدة واسعة وهو ما يستلزمه انتشار ملايين الأفارقة من وهدة الفقر وخفض المستويات المرتفعة لحالة اللامساواة التي تشهدها معظم البلدان. وعلى العكس فلا تزال القارة تعاني من ارتفاع مستويات البطالة وخاصة في حالة الشباب والنساء حيث أن الفرص محدودة لاستيعاب الداخلين مجدداً إلى أسواق العمل. وفيما تعيش منطقة شمال أفريقيا وهي تتعافى من الربيع العربي لعام ٢٠١١ الذي اقترن باحتجاجات يقودها الشباب، فإن بلداناً مثل جنوب أفريقيا تشهد تهديدات للاستقرار السياسي والاقتصادي حيث أن النزاعات التي وقعت مؤخراً اندلعت بفعل الانشغال بشأن نوعية الأعمال في قطاع المناجم.

٤٨ - ويكسب أكثر من ٧٠ في المائة من الأفارقة عيشهم من العمالة المعرضة للمؤثرات الخارجية باعتبار أن الاقتصادات الأفريقية لا تزال تعتمد بشدة على إنتاج وتصدير السلع الأولية، كما أن الاستثمار ما زال مُركّزاً في الصناعات الاستخراجية الكثيفة رأس المال التي لا تربطها سوى صلات أمامية وخلفية محدودة مع بقية الاقتصاد. وبالإضافة إلى القصور عن بلوغ المستويات المطلوبة للحد من الفقر، فإن نمو أفريقيا مؤخراً، وقد اندفع بفعل قطاعات السلع الأولية، مازال يتسم بانخفاض في كثافة العمالة أو القدرة على توليد فرص العمل فضلاً عن ارتفاع مستويات اللامساواة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، ٢٠١٠).

٤٩ - إن سكان أفريقيا يزدادون بسرعة. والأداء المرموق للنمو في العقد الماضي لم يكن من الشمول بشكل كافٍ، بل إنه فشل في إتاحة القدر الكافي من الأعمال اللائقة وكان ذلك واحداً من العوامل التي أسهمت في حدوث الربيع العربي ومن ثم تأتي الحاجة الماسة إلى إيلاء اهتمام خاص بتشغيل الشباب.

٥٠ - وما زال معظم الشباب الأفريقي ملتحقين بالمدارس. ولكن بشكل شامل ما برحت فرص العمل اللائق نادرة بالنسبة للذين دخلوا سوق العمل وخاصة بالبلدان الفقيرة. والحق أن ١٧ في المائة فقط من الشباب العامل هم الذين يشتغلون في وظائف بأجر كامل بالبلدان المنخفضة الدخل. والنسبة هي ٣٩ في المائة في البلدان التي تتسم بالدخل المتوسط الأدنى إضافة إلى نسبة ٥٢ في المائة في بلدان الدخل المتوسط الأعلى.

٥١ - على أن قضايا تشغيل الشباب تختلف عن بعضها البعض عبر القارة سواء من ناحية النوعية أو الكمية. ومن بين البلدان ذات الدخل المنخفض تمثل نوعية التشغيل التحدي الرئيسي باعتبار أن هناك مستويات مرتفعة من البطالة إضافة إلى وجود أعمال لبعض الوقت واستخدام لحساب الذات. وفي الوقت نفسه تواجه بلدان الدخل المتوسط تحدياً فيما يتصل بحجم الأعمال المتاحة (مصرف التنمية الأفريقي ومصادر أخرى، ٢٠١٢). وهذان التحديان أفضيا إلى مجموعة كبيرة من الإشكاليات التي تمثلت في أفراد ثبطت عزائمهم فكفوا عن البحث عن عمل وعن التماس الفرص لتحسين مهاراتهم.

رابعاً - استعراض أفريقيا العام

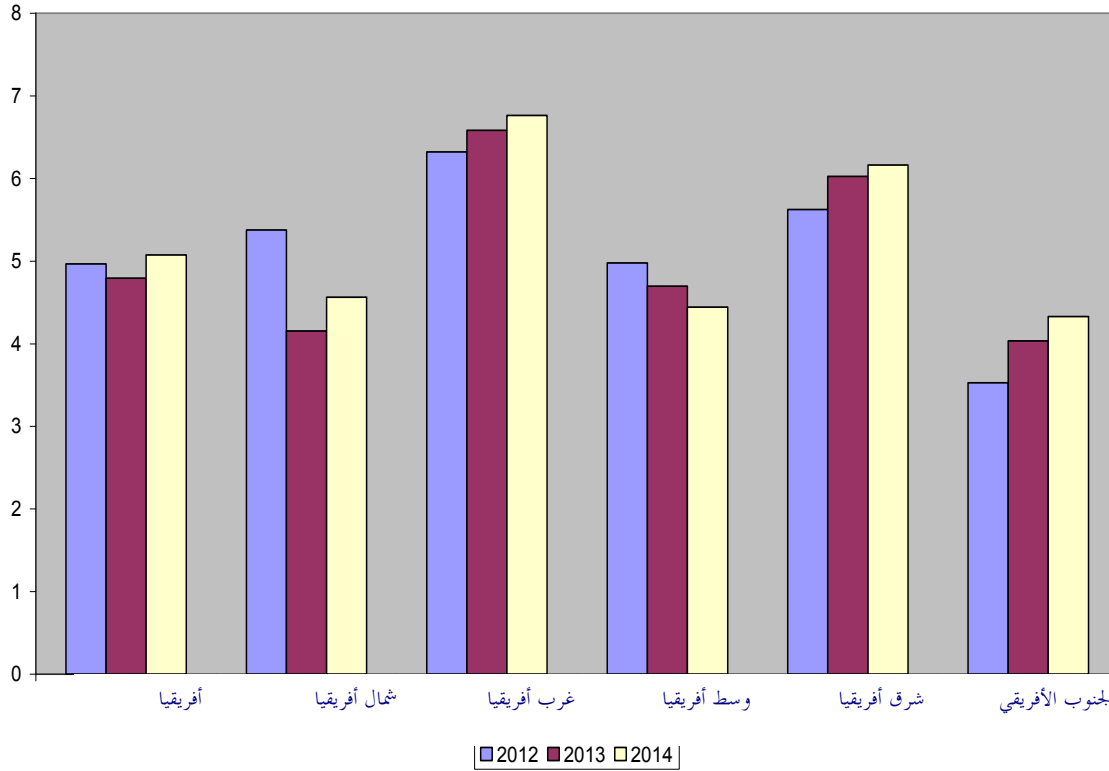
٥٢ - ما زالت آفاق النمو في الأجل المتوسط لأفريقيا قوية بفضل معدلات متوسطة لنمو الناتج المحلي القومي مسقطة عند نسبة ٤,٨ في المائة لعام ٢٠١٣ و ٥,١ في المائة لعام ٢٠١٤ (انظر الشكل السادس أدناه). وبالإضافة إلى المعدلات الرئيسية للنمو التي استند إليها

الأداء الاقتصادي لأفريقيا في عام ٢٠١٢ فلسوف تشكل الاكتشافات الجديدة للموارد المعدنية إضافة إلى آفاق النمو للقارة.

٥٣ - على أن عوامل الطلب المحلي القوي، ولا سيما الاستهلاك الخاص وارتفاع الاستثمار الثابت في الهياكل الأساسية والصناعات الاستخراجية وزيادة الإنفاق الحكومي ما زالت تشكل قاطرة مهمة لدفع النمو الاقتصادي في أفريقيا. والنمو في كثير من البلدان الأفريقية متوقع استمراره لكي يفيد من التوسع في الناتج الزراعي ومن زيادة التنويع في الخدمات وخاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي التشييد والقطاع المصرفي والصناعات التحويلية. ومع ذلك فلسوف يظل إنتاج السلع، فضلا عن الصادرات، بمثابة العوامل الرئيسية التي تستند إليها آفاق النمو لأفريقيا في الأجل المتوسط.

الشكل السادس

آفاق النمو لأفريقيا حسب المناطق الفرعية، ٢٠١٢-٢٠١٤ (نسبة مئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة (٢٠١٢).

٥٤ - ولا يزال من المتوقع أن تكون منطقة غرب أفريقيا ومنطقة شرق أفريقيا هما أسرع منطقتين فرعيتين نمواً وبمعدل ٦,٦ ثم ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣ على التوالي. ويتلوهما وسط أفريقيا ثم شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي. وسوف تواصل منطقة غرب أفريقيا الإفادة من أداء قوي في قطاع السلع وخاصة النفط والمعادن من خلال اكتشافات جديدة في بلدان مثل غانا والنيجر وسيراليون، فضلاً عن توطيد دعائم السلام والاستقرار في بلدان مثل كوت ديفوار. ومن المتوقع أن تحافظ منطقة وسط أفريقيا على معدل نمو مرتفع وإن كان معتدلاً ومقداره ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ بفضل طلب قوي على إنتاج السلع وتصديرها. ولكن المنطقة الفرعية المذكورة من المرجح أن تتأثر سلباً من جراء ما ينذر حالياً باندلاع حرب أهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى. أما النمو في شمال أفريقيا فمن المتوقع بدوره أن يظل قوياً عند نسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ حيث أن البيئة السياسية بدأت تتسم بالطابع الاعتيادي كما تواصل خطى النشاط الاقتصادي.

٥٥ - وعلى ذلك فإن النظرة الشاملة للنمو في أفريقيا لعام ٢٠١٣ ما برحت خاضعة لتحديات عديدة فضلاً عن مخاطر سلبية داخلية وخارجية على السواء. والتحديات تنبع أساساً من ضعف القدرات المؤسسية ومن جسامه أوجه العجز في مجال المرافق الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك فإن حالات اللامساواة المرتفعة في مجال الدخل فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر تخلق توترات سياسية واجتماعية في العديد من البلدان. بما في ذلك جنوب أفريقيا حيث أصبح قلق العمال في حال من التزايد. أما المخاطر الداخلية فلن تشمل كذلك حالة من اللاتيقن السياسي التي ترتبط بما هو مخطط لإجرائه من انتخابات رئاسية وبرلمانية ومن تحديات في مجال السياسة الداخلية وتغيرات في بيئة الأعمال التجارية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ٢٠١٢) وتهدد التزاعات المسلحة السكان والنشاط الاقتصادي في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، وهناك كذلك حالات الطقس السيئ التي يتعذر التنبؤ بها وتنطوي بدورها على المزيد من المخاطر السلبية في أفريقيا حيث أن معظم بلدانها ما زالت تعتمد بشدة على الزراعة المروية بالأمطار.

٥٦ - وتتصل المخاطر الخارجية أساساً بتباطؤ النمو العالمي والتطورات التي تستجد على منطقة اليورو وأزمة الديون السيادية والبطء الاقتصادي الذي تشهده البلدان الرئيسية الصاعدة والنامية على السواء. وسوف يؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي الملموس على النمو في أفريقيا من خلال قنوات شتى. بما في ذلك أسعار السلع والطلب عليها وتدفقات رؤوس الأموال. وتوضح التقديرات أن نسبة ١ في المائة من التراجع في النمو بمنطقة اليورو سوف ترتبط بنسبة ٠,٥ في المائة انخفاضاً في النمو بأفريقيا (مصرف التنمية الأفريقي ومصادر أخرى، ٢٠١٢). ورغم أن من شأن تباطؤ اقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية أن

يعمّق مثل هذه الآثار فإن النمو القوي المتوقع استمراره في تلك البلدان سوف يساعد أفريقيا على الأقل في التخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الركود في أوروبا في ضوء زيادة الروابط التي باتت تصل بين أفريقيا وبين شركاء ناهضين من الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار.

٥٧ - وبرغم هذه النظرة الإيجابية فإن اعتماد أفريقيا الزائد على السلع يجعلها مستضعفة من حيث التأثير بالصدمات السلبية في مجال أسعار السلع؛ وعلى ذلك يقتضي الأمر من الاقتصادات الأفريقية أن تقوم بتحول هيكلي وتطرح منتجات متنوعة تنشأ منها قيمة مضافة باعتبار ذلك وسيلة لتخفيف أثر التذبذب والتقلبات المرتبطة بالسلع الأولية.

خامساً - الاستنتاجات

٥٨ - في عام ٢٠١٢، ظل النمو الاقتصادي قوياً في أفريقيا برغم ما حدث من تباطؤ عالمي مع زيادة التوتر وحالة اللايقين مما يعكس زيادة صمود الاقتصادات الأفريقية واستمرار ارتفاع الطلب العالمي وزيادة الأسعار بالنسبة لصادرات أفريقيا السلعية. وما زالت آفاق النمو في الأجل المتوسط قوية بالنسبة للقارة استناداً إلى محركات النمو لعام ٢٠١٢ إضافة إلى العوامل الناشئة ومنها مثلاً الاكتشافات الأخيرة من الموارد الطبيعية. ومع ذلك فإن هذه النظرة ما برحت خاضعة لتحديات داخلية وخارجية عديدة بما في ذلك أوجه الضعف في الاقتصاد العالمي إضافة إلى زعزعة الاستقرار السياسي ثم التزاعات التي يشهدها العديد من البلدان الأفريقية.

٥٩ - وفيما تبدو الساحة المالية محدودة في بعض البلدان فإن الحسابات الداخلية والخارجية الشاملة للبلدان الأفريقية ما زالت ضمن مستويات قابلة للاستمرار بما يعكس حصافة إدارة الاقتصاد الكلي. ومع ذلك فالبلدان الأفريقية بحاجة إلى مواصلة اتباع سياسات في مجال الاقتصاد الكلي تكفل مواجهة دورات الأزمات مع تحسين إدارة الاقتصاد الكلي بما يخفف من أثر الصدمات الخارجية على النمو وعلى التنمية الاجتماعية.

٦٠ - وينبغي للبلدان الأفريقية أن تتجنب خطر النمو غير المتساوي وغير الشامل مما أفضى حتى الآن إلى اتساع نطاق الفقر في الريف وإلى انخفاض مستوى التعليم وخدمات الرعاية الصحية فضلاً عن غياب لفرص العمل بالنسبة للشباب. والحق أنه برغم النمو الاقتصادي المتواصل فالتقدم نحو تحقيق غايات التنمية الاجتماعية لا يزال مختلطاً وبطيئاً.

٦١ - إن السياسات والتدابير التي تؤدي هيكلياً إلى تحويل الاقتصادات الأفريقية من حالة الاعتماد على السلع الأولية والموارد المعدنية إلى حالة الصناعات التحويلية القائمة على أساس سلعي، سوف تكون أمراً من الأهمية بمكان فيما يتصل بتعزيز عملية نمو أوسع شمولاً بحيث

تؤدي إلى تحويل المجتمعات الكفافية الريفية إلى محاور متنافسة بالحيوية في مجال الأعمال التجارية الزراعية مع تعزيز سلاسل القيمة وخلق فرص العمل بالنسبة لأغلبية السكان وتوليد الدخول اللازمة لزيادة الاستثمارات ومواصلة توظيفها في القطاعات الاجتماعية.

٦٢ - إن الاستثمار في التنمية البشرية شرط ضروري لنجاح جدول أعمال يقضي بالتحويل الهيكلي؛ فبغير قوة عمل صحية ومنتجة لن تصبح سلع أفريقيا المجهزة منافسة في الأسواق العالمية مما يفرض على صانعي السياسات العمل على تدعيم نظم الرعاية الصحية والتعليم بما يؤدي إلى تحسين رأس المال البشري. وينبغي للتدخلات المنفذة في مجال الصحة أن تضع في جدول أولوياتها عنصر الرعاية الصحية الأولية والاهتمام بالشرائح الريفية والمستضعفة من السكان. وعلى صانعي السياسات السعي إلى توجيه نسبة من التمويل الرأسي لتدعيم نظم الرعاية الصحية؛ ويستلزم الأمر إتباع نظام راسخ في مجال الرعاية الصحية لمواصلة وتعزيز التدخلات الهادفة للأموال الرأسية. كما أن الاستثمار في التعليم ينبغي له أن يركز على تعزيز فرص الإتاحة والجودة فضلاً عن أهمية الارتباط بين المناهج التعليمية وبين قوة العمل. ومن شأن هئية سبل النقل للأطفال في المناطق النائية، مع الاستثمار في إعداد المعلمين وطرح التشريعات المتصلة بالزواج المبكر أن تشكل أمثلة عن التدابير التي تؤدي إلى تحسين فرص التعليم وتقليل معدلات التسرب من المدارس وتعزيز النوعية الشاملة للتعليم في أفريقيا.